الفصل الثالث

نظام الالفاظ بالمعانى

نظـــام الالفـــاظ بالمعـــانى

أشرنا الى أن نظرية المناسبة تتجلى فى ثلاثة أضرب تبرز التمدن اللغوى ، وتحمل أسرار النظام ..

وأول هذه الاضرب هو نظام الالفاظ بالمعانى . وهذا النظام يعنى أن تكون الالفاظ وفق المعانى ، أو بعبارة أخرى يقصد مناسبة الالفاظ لمعانيها . والمراد به عند الرافعى مساوقة الصيغ اللفظيـــة للمعانى الموضوعة لها (١) .

وقد جعل هذا الباحث تلك المســـاوقة تقوم على أمور يرجع أكثرها الى الاشتقاق ، لان الاصل فى الاشتقاق عنده هو المناسبة فى المعنى والمـــادة . ولكن كيف تتحقق المناسبة المذكورة ؟

انه يقرر أنهم جعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصـــلا فى الدلالة ، ثم فرغوا منه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التى ترجع فى أصل الدلالة ، اليه . فكأن المعانى فى رأيه « سلاسل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم على ما قرروه فى مذهب النشـــوء والارتقاء . ولا يزال هذا التسلسل متحققا فى اللغات السامية الباقية الى اليوم ، وهو أظهـــر فى العربية منه فى أخواتهـــا ، حتى ذهب بعض العلماء الذين استقروا تراكيب اللغـــة الى أن هذا الاصـــل مستصحب فى كل تركيب ، بحيث لايخلو مما يرجعه اليه ، ولو تأويلا من طريق المجاز ، الا ما تخلف عن سلسلته لامر طارىء على أصل الوضع كأن يكون مبدلا من لفظ آخر أو مقلوبا عنه أو داخلا فى تركيب المـــادة من لغة أخرى » (٢) .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣

(٢) المصدر السابق ص ١٦٩ — ١٧٠ وانظر حاشية الشهاب الخفاجى المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى ص ٢٥٩ و ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

وواضح أن كلامه يؤكد نظرية المناسبة ، فهو يجعل كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلا فى الدلالة ، ويجعل الاشتقاق يتولى عملية تفريع المعانى الجزئية المختلفة عنه .

والاديب الباحث يرى رأى عدد من فقهاء اللغة قديما وحديثا . وهو أن الالفاظ العربية ترجع فى منشأها التاريخى القديم الى أصول ثنائية زيدت حرفا ثالثا فى مراحل تطورها التاريخى .

وقد جاء هذا الحرف منوعا للمعنى العام الذى تدل عليه تلك الاصول الثنائية .

ومثال ذلك قط ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم . فالاصل فيه على رأى القائلين بالثنائية هو قط ، والحروف الثالثة الاخرى وهى (ط ، ع ، ف ، ل ، م) منوعة لمعنى القطع ، ومخصصة لـه . (١)

ولامرية فى أن هذا العالم يجد فى النظرية الثنائية ما يتفق مع مذهبه ، فأكثر الذين يقولون بالاصل الثنائى للالفاظ العربية ، يقولون : ان هذه الاصول الثنائية نشأت عن حكاية الاصوات الطبيعية المقارنة للفعل أو الحدث الذى تدل عليه تلك الاصول .

ولا حاجة الى اعادة موقفه من حكاية الطبيعة ، والمهم أن ايمانه بالثنائية برز بصورة تدل على أنه من أشد أنصارها .

أما تشبثه بالاتيان بكثير من الامثلة التى تتفق كلمات كل مجموعة منها فى حرفين ، وتختلف فى الثالث — فلا يعبر فى الحقيقة الا عن اطمئنانه وسعادته بما تحقق لغرضه (٢) . فهذه الامثلة تثبت المناسبة ، بفضل الحرفين المتفقين ، أما التطور الذى قد يومىء اليه الحرف الثالث فلم يكن له تأثير فى معارضة المناسبة أو فى نقض الاصل المعنوى المشترك عنده وبعض المفسرين والمحققين عبرت آراؤهم عن

---

(١) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٩٣
(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧١ — ١٧٢

تأكيد هذا النهج الاشتقاقى فى الاعتماد على اتفاق حرفين ، مما ساند سعيه (١) .

ولعل ايمانه قد زاد بتلك النظرية الثنائية عندما وجد فى بعض المعاجم اللغوية اهتماما بأمور منها فى المنهج والتطبيق . ومعجم الجمهرة وكتاب المقاييس يدعمان عد المضعف الثلاثى من باب الثنائى ، وذلك واضح ، وحين رأى قيام العلماء بصياغة بعض الاسماء والافعال من حكايات الاصوات ، ثم رأى بعضهم يدافع عنها ، ويؤازر القول بها بكل ما يستطاع (٢) . ولا ارتاب فى أنه مأخوذ بما فى الالفاظ من دلالة سحرية ، مؤمن بقيمة الحرف التعبيرية الخاصة ، وهو يعتقد أن كل حرف معبر عن غرض ، وأن الكلمة العربية مركبة من مادة صوتية يمكن حل أجزائها الى مجموعة من الاحرف الدوال المعبرة . فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص ، ما دام يستقل باحداث صوت معين .

وكل حرف له ظل واشعاع اذ كان لكل حرف صدى وايقاع . واثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف واحد فى كلمة كاثبات هذه القيمة نفسها للصوت المركب ، وهو ثنائى لا أكثر أو ثنائى الحق به حرف أو أكثر أو ثلاثى مجرد ومزيد ، أو رباعى منحوت أو خماسى أو سداسى على طريقة العرب مشتق أو مقيس .

ولا شك فى أنه يؤمن بالتناسب بين اللفظ ومدلوله فى حالتى البساطة والتركيب ، وطورى النشأة والتوليد — بعد هذا الايمان بالمناسبة واشارته الواضحة الى ذلك (٣) . ولكن البحث اللغوى يثبت أن الخوض فى باب الاصل الثنائى صعب يحتاج الى مزيد من النظر الدقيق ، وتقدير ما يقتضيه بعد العهد ، ومراعاة مرور الكلمة

---

(١) المصدر السابق وانظر الشهاب الخفاجى حاشيته على تفسير البيضاوى ص ٢٥٢ — ٢٥٣

(٢) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ١٥٣ وما بعدها

(٣) الرافعى تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠ — ١٧٤ ، ٢٢٠ . وراجع أيضا ص ٤٩ وما بعدها .

بمراحل طويلة أكسبتها أشياء جديدة فغيرت معانيها ، كما يحتاج الى معجم تاريخى تؤرخ فيه الكلمات وفق استعمالها خلال العصور المختلفة (١) .

ولا يكفى اثبات الثنائية فى قسم كبير من المواد العربية ، بل لابد من استقراء واحصاء ودراسة شاملة حتى نقضى بالحق فى هذه المسألة . ولسنا مع الرافعى فى غلوه وقوله بعد ذكر أمثلة اشتركت فى حرفين واختلفت فى الثالث : « ولو استقريت تراكيب اللغة كلها لوجدت مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد ، ولو تأويلا من طريق المجاز الا ما تخلف عن سلسلته لامر طارىء .. » (٢) .

انه يذكر بعد ذلك أن الرواه أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية فى اللغة ، وهذا هو السبب فى انثلام سلاسل الاشتقاق ، وضياع كثير من تلك الانساب .. ولا أدرى كيف نحصل من كلمة على صورة صادقة صحيحة للاستقراء أو التطور والحياة التى تحياها المفردات بعد ما صرح به من اغفال الرواة .. وضياع الحقائق ؟!

وقبل ذلك لم يكشف الرافعى دليلا أو يحدد شيئا عن هؤلاء الذين استقروا تراكيب اللغة كلها ، بل ترك الامر غامضا ، واكتفى بقوله : « ذهب بعض العلماء .. » (٣) .

والذى نعلمه أن الاب مرمرجى الدومنكى قد حاول اثبات الثنائية باللجوء الى اللغات السامية ، وعالج مواد عربية معينة ، واستطاع أن يثبت الثنائية فى قسم منها ، ولكنه لم يكن موفقا فى القسم الباقى (٤) .

---

(١) د : ابراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ص ١٩١
(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٣
(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠
(٤) د : ابراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ص ١٩١ وانظر د : صبحى الصالح دراسات فى فقه اللغة ص ١٥٣ وما بعدها .

ولا يكفى لاثبات النظرية الثنائية أن نسوق عشرات أو مئات تتضح فيها هذه الظاهرة فى كلمات لغتنا على حدة أو فى كلمات اللغات السامية ، ولا ينبغى أن نهمل رأى الذين خلصوا الى أن الثنائية لم تكن سوى مرحلة تاريخية ، وأن العربية لم تعد على شىء سوى الثلاثى ، ولابد من معرفة الفرق بين القيمة الذاتية والقيمة المكتسبة ، وأثر ذلك فى قضية المناسبة (١) .

ويبدو أن فى الامر ما يعبر عن ايثار العاطفة ، والغلو فى دعوى « كل التراكيب .. » .

وابن جنى فى كتابه الخصائص يحرص على التنبيه على أنه لايدعى للاشتقاق الاصغر أنه فى جميع اللغة ، كما لايدعى أن الاشتقاق الكبير مستمر فى اللغة (٢) .

والعمل الذى قام به ابن فارس فى مقاييس اللغة فيه الرد القوى على الزعم بأن تراكيب اللغة كلها عند الاستقراء تثبت أن مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد . فهذا العمل أرجع مواد بعض التراكيب الى أكثر من أصل ، ووصل الامر أحيانا الى ارجاع مواد التركيب الى ستة أصول (٣) .

ولو نظر الرافعى الى ما صنعه ابن فارس لما ذهب الى الحكم بأن مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد ، ولو تأويلا .. لو استقرينا تراكيب اللغة كلها ، ففى الحكم تعميم وشمول لم يؤيده عمل منهجى يملك البرهان القاطع .

ان الاديب الباحث يود أن يعطى العربية شيئا تدفع اليه العاطفة والمبالغة ، وينكر اسرافه البحث والتحقيق ، فلا يكفى لاثبات

---

(١) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ١٦٦ — ١٦٩
(٢) ابن جنى الخصائص ١٣٨/٢
(٣) ابن فارس : مقاييس اللغة ج ٣ ص ٢٩٤ — الصاد والفاء والراء وارجاع بعض المواد الى اكثر من اصل . واضح لايحتاج الى تنبيه او اشارة فى هذا المعجم .

نظريته ما أتى به من أمثلة فى لغة عدد موادها لا ألفاظها يزيد على ثمانين ألفا ..

ولم يهتم الرافعى بالفصل بين أنواع الاشتقاق مما أدى الى الغموض واللبس . ومن المعروف أن دراسته من الدراسات التى توجب الوضوح وتحتم النأى عن الخلط والاضطراب حتى يتبين الامر .

وهو يتحدث تارة عما يعرف بالاشتقاق الاصغر ، وتارة يشير الى الاشتقاق الكبير ، وتارة يجعل حكمه شاملا مما يوحى بالتساوى.. اننا نراه يحتفل بذكر المقاطع الثنائية ، وكونها أصلا فى الدلالة ثم يتوجه الى ذكر المناسبة الطبيعية ، ورأى بعض المعتزله فيها .

وقد عرضنا ذلك من قبل . ثم ينتقل الى حديث يجمع عند تأمله ودراسته بين أنواع الاشتقاق دون تفرقة واضحة . فيقول : « وأول من ابتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة ، وأن الالفاظ المختلفة ترد فى الاشتقاق الى قدر مشترك هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى .. وكان شيخه أبو على الفارسى يأنس بهذا الرأى قليلا . أما علماء العربية فقد قالوا ان ذلك ليس معتمدا فى اللغة ، لان الحروف قليلة ، وأنواع المعانى المتفاهمة لاتكاد تتناهى . ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لانواع موضوعاتها .. » (١) .

والسلائل المرتبة تشمل الاشتقاقين الاصغر والاكبر ، أما الالفاظ المختلفة فهى تعنى الاشتقاق الكبير لانه يقوم على المادة دون الهيئة وهو عند الدارسين عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كل منها الى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتى (٢) .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠ — ١٧١
(٢) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ١٨٦

وابن جنى قد أولع بهذا النوع من الاشتقاق وسماه بالاشتقاق الاكبر ، وقلنا ان السلائل المرتبة كذلك لانه ذكرها فى تناوله المقاطع الثنائية واعتبارها أصلا ثم أشار اليها بعد ذكر المجموعات الثلاثية التى اتفقت فى حرفين (١) •

والحكم الذى يقضى بعدم الاعتماد فى اللغة نسبه الى علماء العربية وصاحبه الذى قاله فى المزهر هو السيوطى ، ولم ينسبه هذا العالم الى غيره (٢) •

ومما يجدر ذكره أنه قرر أن ابن جنى ابتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة • وليس ذلك من الصواب فى شىء ، فقد سبقت ابن جنى بحوث فى الاصول والاشتقاق ، قام بها الخليل بن أحمد والاصمعى وقطرب وأبو الحسن والاخفش وأبو نصر الباهلى ، والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج وغيرهم (٣) •

وقد نسبت أقوال فى الاشتقاق تفيد أن المعانى سلائل مرتبة الى ابن عباس وغيره من الصحابة (٤) •

وامكان الرجعة بالفروع المختلفة مهما تتعدد صيغها الى أصل واحد يوحى بالرابط المشترك بينها ، أمر فى العربية ذو بال يؤكد احتفاظ هذه اللغة بأنسابها مثلما يحتفظ العرب بأنسابهم « فالالفاظ العربية كالعرب أنفسهم تتجمع فى قبائل وأسر معروفة الانساب وتحمل هذه الالفاظ دوما دليل معناها وأصلها وميسم نسبها • وذلك فى الحروف الثلاثة الاصيلة التى تدور مع ما يتولد عنها ويشتق منها من ألفاظ » (٥) •

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٦٩ — ١٧٣
(٢) السيوطى : المزهر ج ١ ص ٣٤٧
(٣) السيوطى : المزهر ج ١ ص ٣٥١
(٤) رسالة تبيين المناسبات بين الاسماء والمسميات . مخطوطة بدار الكتب برقم ١٩١ لغة تيمور ص ٥ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ وغيرها .
(٥) محمد المبارك : فقه اللغة مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ ص ٥٤

ولو قرأ الرافعى كتاب الاشتقاق لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ لرأى ما قدمه هذا الرجل فى المعانى التى تعد سلائل مرتبة ، ولايقن أن ابن جنى لم يبتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة اذ حاول فى كتاب الاشتقاق أن يرد أسماء قبائل العـرب وعمائرها وأفخاذها وبطونها ، وأسماء سادتها وثنياتها وشعرائها وفرسانها وحكامها ، الى أصول لغوية اشتقت منها هذه الاسماء ويقول ابن دريد فى مقدمة الاشتقاق (١) : « ولم نتعد ذلك الى اشتقاق أسماء صنوف النامى من نبات الارض نجمها وشجرها وأعشـابها ، ولا الى الجماد من صخرها ومدرها وحزنها وسهلها .. » .

والاديب الباحث يعلن بعد ذلك أن درسه فى الاشتقاق يقصد جهة التاريخ منه وكونه سببا من أسباب نمو اللغة ، وطريقة من طرق نشأتها ، أما الكلام على علمه وأقسامه وحدوده ، فهو مبسوط فى كتب الصرف والكتب الاخرى المجردة (٢) ، ونحن نعتقد أن اهمال التمييز بين الاقسام لم يكن عملا مناسبا فى مجال المناسبة التى أقام درسه عليهـا ..

والذى نستبينه أن المناسبة اذا كانت قد تحققت عند الرافعى اعتمادا على اشتراك التراكيب فى حرفين فحسب ، مع الاختلاف فى الحرف الثالث فانها بلا ريب تبرز فى الاشـتقاق الصـغير أى بين التراكيب المتحدة المـادة ، ففى هذه التراكيب معنى مشترك هو جنس لانواع موضوعاتها . وكذلك تبرز المناسبة فى الاشتقاق الكبير الذى ذكرنا معناه حيث ترد الالفاظ المختلفة الى قدر مشترك .

ومما يتشبث به الرافعى أن خفاء كثـير من وجـوه الوضـع الاشتقاقى وعدم تحقيق التسلسل أو عدم تحقيق المعنى المشترك — يرجع الى مداخلة اللغات ، وتفريط النقلة ، ونحو ذلك مما لاينتظم

---

(١) ابن دريد : الاشتقاق : المقدمة ص ٤ تحقيق عبد السلام هارون وانظر مقدمة مقاييس اللغة — مقدمة التحقيق ص ٢٣ للاستاذ عبد السلام هـارون

(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧١

به أمر التاريخ اللفظى فى هذه اللغة (١) وما تخلف عنده عن سلسلته انما تخلف لامر طارىء على أصل الوضع (٢) •

ولا ينسى أن ينبهنا على ضرب آخر يحقق المناسبة • فيقول (٣) : « وكذلك ترى فى أكثر صيغ الامثلة من الفعل والاسم على السواء ، فان القياس ثابت فيها ثبوتا بينا كصيغتى فاعل وتفاعل وكوزن فعلة فى الاسماء • وغير ذلك مما نبهوا على اطراد القياس فيه ، وأحصوا شواذه » •

ثم يعقب على هذا بقوله : « وهو خارج عن غرضنا فى هـذا الكتاب » • أما الشىء الذى نسيه فهو عدم ذكر كلام ابن جنى فى تحقيق رأيه فى الفصول التالية (٤) ، لاننا لانجد له شيئا فى الاشتقاق الاكبر القائم على التقليب والتقديم والتأخير ، وانما نجد له بعض أشياء فى غيره •

ويؤكد هذا الاديب الباحث أخيرا بعد ما قدمه فى باب الاشتقاق ــ ايمانه بنظرية المناسبة ، ويدعو الى الكشف عن أسرار الوضع ، وهتك أستار الحكمة المستكنة فى دقائق هذه اللغة العجيبة •

وهو يثق فى أن الدراسة والتدبر والتفقد ، وترتيب الصـيغ والاوزان على ما تقتضيه الاغراض ، بحيث يستقر كل مثال من اللغة فى نصابه ، ويرد الى حيزه ــ كفيل باثبات ما يرمى اليه من سيادة المناسبة ، وبروز الكمال ، والمسـتوى الذى يوشـك أن يصـل الى الاعجـاز (٥) •

ولا معدى عن أن نقول ان استعماله الادبى للكلمة وثق بـين الاصوات والمدلولات عنده حتى ذهب الى أن هناك صلة عقلية بين الاصوات والمدلولات فى ألفاظ معينة •

---

(١) نفس المصدر والصـفحة
(٢) نفس المصدر ص ١٧٠ ــ ١٧١
(٣) نفس المصدر ص ١٧٣
(٤) انظر نفس المصدر ص ١٧١ وراجع نظام الالفاظ بالمعانى ص ٢٢٣ وما بعدها
(٥) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٤

الامور التى تحقق مساوقة الصيغ اللفظية للمعانى :

ذكرنا أن الامور التى تحقق المناسبة أو المساوقة يرجع أكثرها الى باب الاشتقاق ، والذى يهمنا هنا أن نفصل تلك الامور ، بعد أن بينا موقف الرافعى فى هذا الباب ومما يجدر ذكره أن الاديب الباحث عندما تحدث عن المساوقة ذكر ابن جنى ، واهتم بمباحثه ، وأشاد بكتابه الخصائص ، ومنزلته فى الدرس واتقانه فى البحث وتفوقه فى تناول الاشتقاق وايضاح المناسبة على العلماء قبله (١) ..

ولعله يريد أن يفسر سر اعتماده عليه ، وسبب الاطمئنان الى بحوثه . والامور التى تحقق المساوقة أو المناسبة فى نظام الالفاظ بالمعانى هى ما يأتى :

١ ــ اقتراب الاصول الثلاثية التى فيها الفاء والعين متفقتان واللام مختلفة وقد استشهد الرافعى بأمثلة على ذلك اعتمادا على البيضاوى ، مثل المفلح . « بالحاء والجيم الفائز بالمطلوب كأنه الذى انفتحت له وجوه الظفر وهذا التركيب وما يشاركه فى الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلى يدل على الشق والفتح » ..

ومن هذه الامثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد والانفصال كأب للسير وابت اليوم اشتد حره فقطع الناس وفصلهم عن أعمالهم وأبد الوحش نفر . وأبر النخل قطع شيئا منه . وأبز الظبى وثب وانطلق . وأبق العبد فر . وأبل توحش وانفصل عن الناس وأبه عن الشى بعد عنه وتنزه . وأبى الضيم نفر منه وهكذا ..» (٢) .

ولم يأت الرافعى بأمثلة ابن جنى التى ذكرت فى هذا النوع مثل رخو ورخود (٣) .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣
(٢) المصدر السابق ص ١٧١ ــ ١٧٢
(٣) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٤٥

٢ ــ الاشتقاق الكبير الذى سماه ابن جنى الاشتقاق الاكبر وجعله فى باب تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى من التقديم والتأخير على ما يقتضيه تقليب الاصــول ..

وسبق أن ذكرنا أن الرافعى جعل ابن جنى هو أول من ابتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة ، وأن الالفاظ المختلفة ترد فى الاشتقاق الى قدر مشترك .. وعبارة الرافعى فى باب الاشتقاق وفى نظــام الالفاظ بالمعانى تجعل هذا الاشــتقاق من الامــور التى تحقــق المساوقة ، وتفيد المناسبة . يقول هذا الباحث فى النظام الاول (١) « والمراد به مساوقة الصيغ اللفظية للمعانى الموضوعة لها وقد ألممنا بأشياء منه فى باب الاشتقاق وذكرنا ثمت أن لابن جنى صــاحب الخصائص كلاما فى هذا المعنى . وابن جنى هذا هو أول من ناهض هذا البحث اتقانا ، وتجلى بأمره افتنانا ، وانما كان العلماء قبلــه يستروحون الى أشياء منه عند الضرورة ويتعللون به ، وأكثرهــم لزوما لذلك شيخه أبو على الفارسى .. » .

ويقول ابن جنى فى باب الاشتقاق الاكبر (٢) : « وهذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا على رحمه الله ــ كان يستعين به ويخلد اليه ، مع أعواز الاشتقاق الاصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح اليه ، ويتعلل به . وانما هذا التلقيب لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن » .

ولم يذكر الرافعى أمثلة لهذا النوع ، واكتفى بتلك الاشارة السابقة .

وابن جنى يــرى أن تقاليب المــادة الثلاثيــة (س م ل) : (س م ل) (م س ل) (س ل م) (م ل س) (ل س م) (ل م س) ــ مهما تقلبت واختلف ترتيبها الصوتى فان « المعنى الجامع لها المشتمل عليها الاصحاب والملاينة : منها الثوب (السمل) وهو الخلق . وذلك لانه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد ،

(١) الرافعى تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣
(٢) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٣٣

فاليد اذا مرت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدةالمنسج ، ولا خشنة الملمس • والسمل : المـاء القليل ، كأنه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب ، وجمة المرتكض ، ولذلك قال :

حوضـــا كأن مـــاءه اذا عســـل
من آخـــر الليل رويـــزى ســـمل

وقال آخـــر :

وراد أســـمال الميـــاه الســـدم
فى أخـــريات الغبش المغـــم

ومنها السلامة • وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به • ومنها المسل والمسل والمسيل كله واحد ، وذلك أن المـاء لايجرى الا فى مذهب له وامام منقاد به ، ولو صادف حاجزا لاعتاقه فلم يجد متسربا معه • ومنها الاملس والملساء • وذلك أنه ان عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس ، فانما هو اهواء باليد ونحوه ووصول منها اليه لا حاجز ولا مانع ، ولابد مع اللمس من امرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولـو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه •

ومنه الملامسة أو لامستم النسـاء أى جامعتم ، وذلك أنـه لابد هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح • فاما (ل س م) فمهمل • وعلى أنهم قد قالوا : نسمت الريح اذا مرت مرورا سهلا ضعيفا ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك » •

والاشتقاق الكبير يحقق المساوقة أو المناسبة لانه يرتبط ارتباطا وثيقا بمذهب المؤمنين « بدلالة الحرف السحرية ، وقيمته التعبيرية الموحية عند أولئك الذين مالوا الى الاقتناع بوجود التناسب بين اللفظ ومدلوله فى حالتى البساطة والتركيب ، حتى رأوا اثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط ، وهو حرف واحد فى كلمة كأثبات هذه القيمة نفسها للصوت المركب ، كيفما كانت صورة تركيبه » (١) •

---

(١) د . صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢٠٤ — ٢٠٥

والحرف عندما يأتى مقدما أو مؤخرا يوحى بمدلوله الـذاتى الخاص ، ويتمتع بالدلالة السحرية الذاتية ، ولاضير فى تقليب كل مادة على وجوهها المحتملة .

وابن جنى على الرغم مما بذلـه فى الاشتقاق المـذكور فانه يقول (١) : « واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر فى جميع اللغة كما لاندعى للاشتقاق الاصغر أنه فى جميع اللغة ، بل اذا كان ذلك الذى هو فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هـذا واحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتمسا . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المـادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غـريبا معجبا . فكيف به وهو يساوق الاشتقاق الاصـغر ، ويجاريه الى المدى الابعـد » .

والحق أن هذا اللون من الاشـتقاق لا يطرد ولا ينقـاد ، وابن جنى لاينكر ذلك كما صرح ، ولكنه يوجه الى أن انعام النظر وملاطفته وترك الضجر يبين قرب بعض من بعض ، والتأمل يوصل الى ما يرجى من البحث (٢) .

٣ ــ « اثبات أن العرب تقارب حـروف الالفاظ متى تقاربت معانيها كقوله تعالى : « انا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا » أى تزعجهم وتقلقهم ، فهذا فى معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء ، فكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لانها أقوى من الهاء كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس من الهز ، لانك قد تهز مالا حراك له ، كالجزع ونحوه أى فيبقى الهز المقرون بالازعاج خاصا بذى الحياة ، لانه متعلق بالشعور وذلك ما أفادته الهمزة وحدها » (٣) .

والرافعى يلبس هذا الامر ثوب العموم ، ويكتفى بذكر مثال واحد للتقارب بين بعض الالفاظ التى تقاربت فى حرف ، واشتركت فى غـيره .

---

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٣٨ ــ ١٣٩
(٢) المصدر السابق ج ١ ص ١٢ ــ ١٣
(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤

وما جاء به قد نقله من الخصائص لابن جنى ، وان كان قد تصرف بعض التصرف (١) • والاثبات المذكور هو من الاشتقاق الاكبر الذى لايقوم على التقديم والتأخير وتقليب الحروف •• وانما يقوم على ارتباط بعض « المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعانى ارتباطا عاما لايتقيد بالاصوات نفسها بل بترتيبها الاصلى ، والنوع الذى تندرج تحته • وحينئذ متى وردت احدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الاصلى فلابد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الاصوات أو بعضها بحروف أخرى تقارب مخرجها الصوتى أو تتحد معها فى جميع الصفات » (٢) •

وفكرة المناسبة موجودة فيما جاء به الرافعى • فالمثال يوحى بمناسبة حروف العربية لمعانيها ، ويدل على مالمح فى الحرف العربى من القيمة التعبيرية الموحية ، فصوت الهمزة معبر عن غرض ، ومبين معنى خاصا ، مما يشير الى وجود التناسب بين اللفظ ومدلوله عند المؤمنين بذلك •

ولا ريب فى أن ابن جنى يعول على دراسة الالفاظ والنظر الى المعانى ويلاحظ الاصوات ودورها •

٤ — « أن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة ، التى لاتتشابه الا بالتأويل • كقوله : ان تركيب ع ل م فى العلامة والعلم • وقالوا مع ذلك بيضة غرماء ، وقطيع أغرم اذا كان فيه سواد وبياض ، واذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد منهما (علما) للاخر • وهذا المعنى من غ ر م • ولكنه مقارب لتركيب علم ، كما ترى » (٣) •

والنص الموجود بالخصائص يقول (٤) : « وقالوا مع ذلك بيضة عرماء ، وقطيع أعرم » (بالعين لا بالغين كما ذكر الرافعى)•ولعل اتيانه

---

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٤٦
(٢) د . صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢١٠ — ٢١١
(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤
(٤) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٤٧

بقوله بيضة غرماء وقطيع أغرم (بالغين) • هو الذى جعله يرى أن المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة التى لاتتشابه الا بالتأويل • والصواب هو ما ذكره ابن جنى ، لانه لو كان الامر كما ذكر الرافعى (أغرم وغرماء بالغين) لكان ذلك من الضرب الذى تكون فيه المضارعة فى الاصل الواحد بالحرفين • وابن جنى فى كتابه الخصائص جعل هذا المثال من الضرب الذى تتقارب فيه الحروف لتقارب المعانى والمضارعة فى الاصل الواحد بالحرف الواحد • وكان من الانسب أن يضع الرافعى هذا المثال فى الامر الاول كما صنع ابن جنى الا اذا أراد أن يبين لنا أن تقارب الحروف متى تقاربت معانيها يختلف فى هذا المثال عن المثال الذى ذكره قبل وهو (ألم ترانا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) فهذا فى معنى تهزهم هزا • والتشارك فى حرف هو الزاى •• والمخالفة فى غيره • والتقارب فى الهمزة والهاء • وفى علم فى العلامة والعلم • وفى غرم الاتفاق فى حرف ، والاختلاف فى حرفين ••

ولعله أراد أن يوضح أن التشابه لايوجد الا بالتأويل ، والتأويل هو الذى دفعه الى جعل الامر الرابع يختلف عن الثالث ، ولكن معظم أمثلة ابن جنى التى ذكرها فى باب التصاقب فيها وجوه من التأويل •

وقد حكم الرافعى على تركيب علم وتركيب غرم كما ذكر — بأن الحروف بعيدة ، وهذا ليس من الصواب فى شىء ، فان ابن جنى قرر أن الراء أخت اللام وربما اعتقد الاديب أن العين بعيدة عن الغين • وفاته أن العين أخت الغين • وابن جنى نفسه جعل الهمزة اخت الغين ، والعين أقرب الى الغين من الهمزة ، فهى أولى وأقرب • فوصف الحروف فى (ع ل م) و (ع ر م) أو (ع ل م) و (غ ر م) بأنها بعيدة ، وصف غير صحيح •

٥ — « أن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الاصل الواحد بالحرفين كسحل وصهل (فى معانى الصوت) • فالصاد أخت السين ، والهاء أخت الحاء ، وسحل وزحر فى الصوت أيضا • فالسين أخت الزاى ، واللام أخت الراء » (١) •

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤ . وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٤٩ .

وهذا الامر يمكن عده من باب الاشتقاق الاكبر أيضا ، وحذف الرافعى من كـــلام ابن جنى بعض الشـــواهد ، وتصرف بعض التصرف .

٦ ــ « أن من المضارعة نوعا أحكم من هذا ، وهو المضـــارعة بالاصول الثلاثية فى الفعل (الفاء والعين واللام) نحو عصر الشىء وأزله اذا حبســـه . قال : والعصر ضرب من الحبس ، والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت الزاء ، والراء أخت اللام . ونحو الازم أى المنع . والعصب أى الشـــد . فالمعنيان متقـــاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاى أخت الصاد ، والميم أخت الباء وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود فى أكثر الكلام وانما بقى من يثيره ، ويبحث عن مكنونه ، بل من اذا وضح له ، وكشفت عنده حقيقته أطاع طبعه له ، . وهيهات ذلك مطلبا ، وعز فيهم مذهبا » (١) .

والرافعى يقضى بأن المضارعة فى هذا الضرب أحكم من الاضرب السابقة ولكننا نرى أن التعسف يظهر أشد ما يكون فى هذا النـــوع بعيدا عن المنطق ، فليس هناك اشتراك فى أى حرف ، وانما هناك تقارب فى المخارج أو تشابه فيها . والاختلاف فى حرف واحد هو أكثر ما يقوم عليه الاشتقاق الاكبر .

والحكم الذى أتى به الرافعى عقب هذا الضرب وهو أنه موجود فى أكثر الكلام قد يفيد أنه خاص بالمضارعة فىثلاثة أحرف ، لانه وضعه مع هذا النوع وابن جنى أتى بهذا الحكم بعد انتهائه من الحديث عن أنواع التصاقب، وفى اعتقادى أنه لم يخص به النوع الثالث ، بل جعله عاما وهو يقصد التصاقب .يقول ابن جنى (٢) وهذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغة .. » ويقول فى أول الباب (٣) : « هذا غور من العربية لاينتصف منه ولا يكاد يحاط به .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٥ وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٠ ــ ١٥٢ .
(٢) الخصائص ج ٢ ص ١٥٢
(٣) نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٥

وأكثر كلام العرب عليه ، وان كان غفلا مسهوا عنه » وهذا يؤكد أن الحكم بالاكثر يتعلق بالتصاقب ، فما جاء فى نهاية الباب هو تأكيد لما جاء فى أوله ، مع زيادة تدعو الى اثارته والكشف عن مكنونه وتوضح السبيل الى حقيقته ..

٧ — « هو اثبات أن العرب يصورون اللفظ على هيئة المعنى . وهذا مذهب قد نبه عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة فقالوا فى العبارة عنه صر ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا صرصر . وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على فعلان (بثلاث حركات) انها تأتى للاضطراب والحركة . نحو الغليان ، فقابلوا بتوالى الحركات فى المثال توالى الحركات فى الافعال . قال ابن جنى ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء على سمت ماحداه ومنهاج مامثلاه . منها أن المصادر الرباعية المضـــعفة تأتى للتكرر والزعزعة كالقلقلة والصلصلة الخ . وأن الفعلى من المصادر والصفات تأتى للسرعة نحو الجمزى والوقلى الخ . ومنها أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال دليلا على تكرير الفعل نحو كسر وقطع الخ .

وانما خصوا العين بذلك لانها أقوى حروف الفعل اذ الفاء قد تحذف نحو عدة وزنة .. واللام كذلك نحو يد وفم .. ولكن قلما تجد الحذف فى العين فلما كانت الافعال دليلة المعانى كرروا أقواها وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به . وكذلك يضعفون العين للمبالغة نحو أسدغشمشم ويوم عصبصب ونحو اعشوشب المكان واغدودن الشعر الخ . قلنا ومن هذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول ان العرب تشوه صورة اللفظ وتقبحها لمقابلة مثل ذلك فى المعنى كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول (طرماح) وانما أصله من الطرح ، وهو البعيد لكنه لمـــا أفرط طوله سمى طرماحا ومثل ذلك كثير فى أبواب الصفات » (١) .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٥ — ٢٢٦ . وانظر كتاب العين للخليل بن أحمد : تحقيق د : عبد الله درويش مطبعة العانى بغداد ١٩٦٧ ج ١ ص ٦٣ — ٦٤ والخصائص لابن جنى ج ٢ ص ١٥٢ وما بعـــدها .

وقد استخلص الرافعى كلامه من الباب الذى ذكره ابن جنى فى الخصائص « باب فى امساس الالفاظ أشباه المعانى » (١)

وهذا الباب عند ابن جنى أغرب من باب تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى ، وأدل على حكمة القديم سبحانه ؛ وتقدست أسماؤه ، وهو عنده أيضا موضع شريف لطيف حرص أن يدعمه بأنه قد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وأن الجماعة تلقته بالقبول له والاعتراف بصحته • كما حرص على أن يبين جهده فى الاتيان بما جاء على سمت ماحداه ومنهاج مامثلاه •

ومن غير شك أن الرافعى وجد سندا قويا فى اثبات المناسبة بتلك الجهود التى اختلف مستواها ، وعبارة سيبويه تزكى ما قاله أنصار المناسبة ، وامساس الالفاظ أشباه المعانى فهى تقول : (٢) « ومن المصادر التى جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك النزوان والنقزان والقفزان • وانما هذه الاشياء فى زعزعة البدن واهتزازه فى ارتفاع • ومثله العسلان والرتكان •• ومثل هذا الغليان لانه زعزعه وتحرك • ومثله الغثيان لانه تجيش نفسه وتثور • ومثله الخطران واللمعان ، لان هذا اضطراب وتحرك • ومثل ذلك اللهبان والوهجان ، لانه تحرك الحروتثوره ؛ فانما هو بمنزلة الغليان » •

ويلاحظ أن الرافعى تصرف فى عبارة ابن جنى ولم ينبه على ذلك لانه قال (٣) « منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرر والزعزعه كالقلقلة والصلصلة الخ » •

وعبارة ابن جنى « وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة » (٤) •

---

(١) الجزء الثانى ص ١٥٢ وما بعدها .
(٢) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٨ .
(٣) الرافعى تاريخ آداب العرب ص ٢٢٥ .
(٤) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٣ .

وسر اتيان ابن جنى بالمصادر الرباعية المضـــعفة والفعلى فى المصادر والصفات ــ أنهم جعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر ، أعنى باب القلقلة والمثال الذى توالت حركاته للافعال التى توالت الحركات فيها • ولم يأت الاديب الباحث بكل ما ذكره ابن جنى فأخذ من باب الامساس ما أخذ وترك ماترك • ولعل الذى دفعه الى هذا ــ الغموض فى بعض صور الامساس ، وما تركه أصنع مما أتى به فى نظام الالفاظ بالمعانى فقد ترك من باب امساس الالفاظ أشباه المعانى أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الامر للطلب نحو استسقى ، واســـتطعم ، واستوهب ، واستمنح واستقدم عمرا ، واستصرخ خالدا • يقول ابن جنى : (١) « فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الافعال • وتفسير ذلك أن الافعال المحدث عنها أنها وقعت من غير طلب انما تفجأ حروفها الاصول أو ماضارع بالصنعة الاصول • فالاصول نحو قولهم طعم ، ووهب ، ودخل ، وخرج ، وصعد ، ونزل • فهذا اخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا اعمال فيها •• وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الاصل نحو أحسن وأكرم ، وأعطى وأولى • فهذا من طريق الصنعة بوزن الاصل فى نحو دحرج وسرهف وقوقى وزوزى • وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلما ازدادت العبارة شـــبها بالمعانى كانت أدل عليه ، وأشهد بالغرض فيه •

فلما كانت اذا فاجأت الافعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها نحو وهب ومنح ، وأكرم وأحســن • كذلك اذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقـــدم حروفها الاصول فى مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الاصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية اليها • وذلك نحو استفعل فجـــاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الاصول الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك • وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقـــدمه ، ثم وقعت الاجابة اليه فتبع الفعل السؤال فيه ، والتسبب لوقوعه • فكما تبعت

---

(١) الخصائص ج ١ ص ١٥٣ ــ ١٥٥ .

أفعال الاجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الاصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمسئلة • وذلك نحو استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى • فهذا على سمت الصنعة التى تقدمت فى رأى الخليل وسيبويه الا أن هذه أغمض من تلك • غير أنها وان كانت كذلك فانها منقولة عنها ومعقودة عليها •• » •

وابن جنى فى الواقع سعيد بهذا النوع من امساس الالفاظ أشباه المعانى اذ يقول بعد ذلك (١) : « ومن وجد مقالا قال به ، وان لم يسبق اليه غيره •

فكيف به اذا تبع العلماء فيه ، وتلاهم على تمثيل معانيه » •

وجماع الامر أن المناسبة تظهر فى الحروف التى تدل على معان خاصة ، كالتى ذكرها ابن جنى ، ويصدرون بها الافعال لتفيد المقصود من الفعل من حال الى حال آخر •

والرافعى فى تصوير اللفظ على هيئة المعنى ينقل ماذكره ابن فارس • وما قاله هذا العالم موجود فى كتابه الصاحبى فى باب فى زيادات الاسماء (٢) • ونصه : « سمعت من أثق به قال تفعل العرب ذلك للتشويه ، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول « طرماح » • وانما أصله الطرح • وهو البعيد . لكنه لما أفرط طوله سمى طرماحا ، فشوه الاسم لما شوهت الصورة • وهذا كلام غير بعيد » •

ويشير ابن فارس بقوله « ذلك » الى قوله « ومن سنن العرب الزيادة فى حروف الاسم ، ويكون ذلك اما للمبالغة . واما للتشويه والتقبيح »•

ولا يشير أبو منصور الازهرى الى ذلك التشويه فى (طرماح) وانما يقول (٣) : « ويقال طرمح الرجل بناءه اذا رفعه ، وبه ، وسمى

---

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٥ .
(١) ص ٧٠ .
(٣) ابو منصور الازهرى : تهذيب اللغة ج ٥ ص ٣٢٨ .

الطرماح وأنه لطرماح فى بنى فلان اذا كان عالى الذكر والنسب • قال أبو زيد • يقال : انك لطرماح ، وانكما لطرماحان ، وذلك اذا طمح فى الامر •

وابن فارس نفسه يقول فى المقاييس (١) : « ومن ذلك طرمح البناء أطاله • ومنه اسم الطرماح • والاصل فيه الطرح وهو البعيد ، والطويل وقد فسرناه » •

وفى القاموس : « الطرموح كزنبور الطويل ، وكسنمار العالى النسب المشهور والطامح فى الامر •• والطرمح البعيد الخطو • والطرمحانية التكبر ، وطرمح بناءه طوله » •

وفى تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوى (٢) : أن الطرماح الطويل من مزيد الرباعى ، من النوع الذى جاء على ستة أحرف وفيه حرفان زائدان •

والرافعى يرى أن ذلك كثير فى أبواب الصفات ، ثم لا يأتى بأمثله مكتفيا بما قاله ابن فارس فى الطرماح • ولكن ابن السيد البطليوسى (٣) يوضح لنا الامر ، ويأتى لنا بأمثلة فى الاقتضاب • يقول هذا اللغوى : « ولعمرى ان العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذى هو عبارة عنه فى بعض المواضع • ويوجد ذلك تارة فى صفة الكلمة ، وتارة فى اعرابها • فأما فى الصفة فقولهم للعظيم اللحية لحيانى • وكان القياس أن يقول لحيى • وللعظيم الرقبة رقبانى • والقياس رقبى ، وللعظيم الجمة ، الجمانى ، والقياس جمى • فزادوا فى الالفاظ على ماكان ينبغى أن يكون عليه كما زادت المعانى الواقعة على نظائرها •• » •

ويرى ابن السيد أن ذلك قياس لايطرد (٤) •

---

(١) الجزء الثالث ص ٤٥٧ •
(٢) ص ٣٣ (الطبعة الخامسة ١٩٥٥ مطبعة وادى الملوك) •
(٣) ابن السيد البطليوسى : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ص ١٥٧ — ١٥٨ •
(٤) المصدر السابق ص ١٥٧ — ١٥٨ •

٨ — « ومن نظام الالفاظ بالمعانى أنهم يقابلون الالفاظ بما يشاكل أصواتها من الاحداث فيجعلون كثيرا أصوات الحروف على سمت الاحداث المعبر عنها كقولهم خضم وقضم • فالخضم لاكل الشىء الرطب ، والقضم لاكل الشىء الصلب اليابس ، فاختاروا الخاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقاف من أجل صلابتها لليابس فحذوا بمسموع الاصوات على حذو مسموع الاحداث • ومن ذلك النضح للماء الخفيف لرقة الحاء ، والنضخ لما هو أقوى منه ، وذلك لغلظ الخاء • ومنه أيضا قولهم القد للقطع طولا ، والقط له عرضا ، وذلك لان الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له من الدال فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال لما طال من الاثر • وهو قطعه طولا •

والامثلة من ذلك كثيرة فى اللغة تبادر من يلتمسها • وقد أتى ابن جنى بعدة منها ، ونقل السيوطى فى أوائل المزهر عن غيره أشياء أخرى وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الالفاظ المقترنة المتقارنة بالمعانى فيجعلون الحرف الاضعف فيها والالين والاخفى والاسهل والاهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا • ويجعلون الحرف الاقوى والاشد والاظهر والاجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسا •

ومن أجمع الامثلة لذلك ما أورده الثعالبى فى فقه اللغة قال : اذا أخرج المكروب أو المريض صوتا رقيقا فهو الرنين ، فان أخفاه فهو الهنين ، فان أظهره فخرج خافيا فهو الحنين ، فان زاد فيه فهو الانين ، فان زاد فى رفعه فهو الخنين » (١) •

وواضح أن هذا يؤكد القيمة التعبيرية للحرف الواحد وهو بسيط يقع فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها . كما يؤكد أن هناك فروقا وأشباها باختلاف الحرف بحسب القوة والضعف • ان الحرف وهو جزء من كلمة يقع على صوت معين ثم يوحى بالمعنى

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٦ — ٢٢٧ . وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٧ — ١٦٢ والسيوطى المزهر ج ١ ص ٥٠ — ٥٥

المناسب ، وقد مثل الرافعى اعتمادا على ابن جنى لما وقع فى أول الكلمة وما وقع فى آخر الكلمة ، وذكر بعد ذلك أن الامثلة كثيرة فى اللغة تبادر من يلتمسها • ويبدو أن حكمه بالكثرة جاء بناء على ما وجده فى الخصائص والمزهر والدليل على ذلك أن السيوطى نقل ما جاء بالخصائص وهو (١) : «فأما مقابلة الالفاظ بما يشاكل أصواتها من الاحداث فباب عظيم واسع ، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الاحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها • وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره •• » • وبعد أن ذكر أمثلة الباب قال : « وهذا الباب واسع جدا لايمكن استقصاؤه » وينصح ابى جنى فى الخصائص (٢) أن نأتى هذا الامر من بابه ، ونصلح الفكر لتناوله وتأمله ، ليعطينا مقادته ، ويركبنا ذروته ، ويجلو بهجاته ومحاسنه ، ويوجهنا الى النأى عن التناكر واعتباره من الامر المنتشر والمذهب الصعب الموعر حتى لانحرم لذته ، ونسد باب الحظوة به •

واهتم السيوطى بتلك الظاهرة ظاهرة مقابلة الالفاظ بما يقابل أصواتها من الاحداث ، وأتى بأمثلة أخرى اعتمادا على كتاب الجمهرة لابن دريد ، والابدال لابن السكيت ، والغريب المصنف لابى عبيد ، وديوان الادب للفارابى ، وفقه اللغة للثعالبى • ويقول السيوطى (٣) بعد نقل من الجمهرة : « فانظر الى بديع مناسبة الالفاظ لمعانيها ، وكيف فاوتت العرب فى هذه الالفاظ المقترنة المتقاربة فى المعانى ، فجعلت الحرف الاضعف فيها والالين والاخفى والاسهل والاهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا ، وجعلت الحرف الاقوى والاشد والاظهر والاجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسا •• » •

والرافعى نقل هذا بتصرف •• ولاريب أن الفكرة التى تجلت عند ابى جنى أوحت الى بعض الباحثين بنظرية القيمة التعبيرية أو البيانية للحرف فى الالفاظ العربية • وأيا ما كان الامر فان البحث فيما

---

(١) المزهر ج ١ ص ٥٠ — ٥١ .
(٢) ج ٢ ص ١٦٢ .
(٣) المزهر ج ١ ص ٥٣ .

بين جرس الالفاظ ومعانيها من مناسبة هو من المباحث اللطيفة فى كل لغة والسيوطى على حق فى هذا الاهتمام الذى أعطاه له .

٩ — « أنهم قد يضيفون الى اختيار الحروف تشبيه أصواتها بالاحداث المعبر عنها وتقديم ما يضاهى أول الحدث (المعنى) وتأخير ما يضاهى آخره ، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصـــود . والغرض المطلوب كقولهم شد الحبل فالشين لما فيهـا من التفشى تشبه بصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ثم يليها احكام الشد والجذب ، فيعبر بالدال التى هى أقوى من الشين لاسيما وهى مدغمة ، فهى أقوى لصيغتها ، وأدل على المعنى الذى أريد بها . وكذلك جر الشىء قدموا الجيم لانها حرف شديد . وآول الجر مشقة على الجار والمجرور جميعا . ثم عقبوا ذلك بالراء وهى حرف تكرير وكرروها مع ذلك فى نفسها ، وذلك لان الشىء اذا جر على الارض اضطرب فى غالب الامر صاعدا عنها ، ونازلا ، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق . فكانت الراء لما فيها من التكرير ولانها أيضا قد كررت فى نفسها أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف » (١) .

وقد اكتفى الرافعى بالاستشهاد بشد . وأما ابن جنى فذكر بحث وجـــر الى جـــانب شد ، وقارن بين هذا اللون من اللغة وبين ما سبقه ، وقرر أن اللطف فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع . ونفهم مما ذكره تعميم هذه النظرة واطراد القول فى التقابل بين كل صوت فى الكلمة وجزء من أجزاء معناها بحيث آن المعنى العام للكلمة ناشىء عن اجتماع معانى الحروف المركبة لها (٢) .

ويشير هذا اللغوى بعد أن ذكر دلالة أصوات حروف الكلمة على أجزاء الحدث الذى تـ دلعليه مستشهدا بما أتى به — الى أنه قد يرى شىء من هذا النحو لاينقاد فيما رسمه ، ولايتابع على ما أورده ولذلك يقضى بالسبب ، وقد سبق أن أشرنا اليه (٣) .

---

(١) الـــرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٧ . وانظـــر الخصائص ١٦٢/٢ — ١٦٣ .
(٢) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦٠ .
(٣) انظر هذا البحث ص ٤٠ ، ٥٢ — ٥٣ .

ويتمسك صاحب الخصائص بقضية المناسبة مناسبة الالفاظ للمعانى ، ويرفض أن تكون هذه المناسبة شيئا اتفق ، وأمرا وقع فى صورة المقصود من غير أن يعتقد فيبدو تحمسه الشديد ودفاعه عن فكرته بكل ما استطاع ، مستندا الى حكمة العرب ، وماثبت الله أطنابه ، ومرشدا الى تأييد دواعى النظر والانصاف ، ومؤازرة أغراض ذوى التحصيل (١) ولاغرابة فى ذلك فانه مؤمن أشد الايمان بسوق الحروف على سمت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب ، حتى أنه يراه أحيانا أمرا محسوسا محصلا فأى شبهة تبقى بعده ، أم أى شك يعرض على مثله ؟ (٢) .

ويأتى الرافعى بعد انتهاء حديثه عن الامور التى تحقق المساوقة ، فى نظام الالفاظ بالمعانى — بما وصفوه من حكاية الاصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم بمعناه على جهة الحكاية، وتصوير الاشياء بأصواتها . ويجعل هذا مما يلتحق بهذا الباب ، ويقول : (٣) « وهذا النوع يعده أدباء الغربيين من مبدعات القرائح . ومما يحضرنا منه للعرب قولهم فى حكاية صوت مصراعى الباب الكبير اذا أغلق جلنبق ، وقول الشاعر (جرت الخيل فقالت حبطقطق) .

وقول الآخر فى الابل (تداعين باسم الشيب) يحكى صوت مشافرها . وهذا غير الاصوات التى يعبرون بها عن الاحداث وان كانت مشتقة منها كالعطعطة للاصوات المتتابعة فى الحرب والقهقهة للاستغراب فى الضحك وأمثال لذلك كثيرة » .

والحق أن ابن جنى أتى بما جاء عنهم من تسميتهم الاشياء بأصواتها ليدعم ما أورده فى باب امساس الالفاظ أشباه المعانى ، ويؤكد أن الله قد ثبت أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه ، فهذه الاشياء فى نظره تكفى للتنبيه على ذلك . وتصلح دليلا على ما نادى به من الامساس .

---

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٦٤ — ١٦٥ .
(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٣ .
(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ص ٢٢٨ .

ومما يلفت النظر أن ابن جنى أتى ببسملت وهيللت وحولقت وقضى بأن ذلك وأشباهه انما يرجع فى اشتقاقه الى الاصوات • والامر أوسع (١) •

وهذه الالفاظ من باب النحت • ولم يذكرها ابن فارس فى مقاييسه على الرغم من عنايته بهذا النوع من الاشتقاق ونظريته فيه• وقد أهمل الاديب الباحث أمثلة النحت التى ذكرها ابن جنى فى باب الامساس •

ولم يشر صاحب الخصائص عند ذكر هذه الامثلة الى ظاهرة النحت اشارة صريحة ، وهو يعد فى رأيى من نظام الالفاظ بالمعانى ، وان كان الاستاذ محمد المبارك فى كتابه فقه اللغة وخصائص العربية (٢) يرى أن طريق النحت « وهو ادغام لفظين ، ودمجهما فى لفظ واحد — طريق قلما يسلكونه ، ونهج قلما يتبعونه ، وان جرى به لسانهم فى مثل بسمل وحوقل وعبشمى ، وادعاء أن الرباعى والخماسى كلاهما يرجع الى ثلاثيين نحت منهما لفظ واحد قد يكون حقا ، ولكنه يعود الى تاريخ اللغة ومراحلها الماضية لا الى مرحلتها الاخيرة المستقرة التى غدا النحت فيها طريقا لا يسلكه العرب الا فى النادر من الاحوال » ولست مع الباحث المذكور فللنحت شواهده الكثيرة فى مقاييس اللغة وله صلته الوثيقة التى تربطه بالاشتقاق ، وتأكيده أن السوابق والاواسط واللواحق بقايا كلمات قديمة مستعملة تناسب ما لمح فى الحرف العربى من قيمة تعبيرية (٣) ، وأنه من أهم الوسائل فى تكوين كلمات جديدة بقصد الدلالة على معان جديدة •

ما يؤخذ على الرافعى :

ولايتسع المجال هنا لشرح تلك الظاهرة التى تعد من أهم الامور فى نظام الالفاظ بالمعانى ، وحسبنا أن نأخذ على الرافعى اهماله الاشتقاق الكبار ، فى تفصيله النظام الاول من أنظمة التمدن •

---

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٦٥ .
(٢) ص ٢٨٨ وانظر ص ١٤٨ — ١٤٩ .
(٣) انظر د. صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢٤٧ وما بعدها ، ومحمد المبارك:فقه اللغة وخصائص العربية ص ١٠٤ — ١٠٥

كما نأخذ عليه هذا المنهج الذى سار عليه فى هذا النظام ، فقد ذكر سبعة أمور حاولها ابن جنى فى كتابه تتعلق بغرض المؤلف « أى الرافعى » والحقيقة أن هذا اللغوى لم يذكر هذه الامور فحسب فى باب التصاقب وباب الامساس بل ذكر أمورا أخرى ، ولكن الرافعى لجأ الى التشتيت وأصابه الاضطراب ، فالحديث عن الاشتقاق ثم الاتيان بالامور السبعة وفيها ضروب من الاشتقاق ، وبعضها لايعد منه — يؤدى الى اللبث ويقود الى الغموض ولو راعى الدقة لنبه على أن ابن جنى عالج كثيرا من مسائل أو أمور نظام الالفاظ بالمعانى فى بابين — باب فى تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى وباب فى امساس الالفاظ أشباه المعانى ، وقد عرض فى باب التصاقب ألوان الاشتقاق التى تدخل فى نظام الالفاظ بالمعانى •

ونحن قد بذلنا جهدا كبيرا فى جمع الامور التى تحقق المساوقة ورتبناها وجعلناهافىنسق يمنع الاضطراب وينأى عن اللبس أو الخلط والامران اللذان وضعنا هما قبل السبعة التى استخلصها الرافعى — أتينا بهما من باب الاشتقاق ، والرافعى فى هذا الباب اعتبرهما من الادلة التى تؤكد المناسبة ، واكتفى فى نظامه الاول بالايماء الى أنه ذكر أشياء من المساوقة فى باب الاشتقاق ثم أخذ يذكر الامور السبعة فى جو يوحى بأن المساوقة تعتمد عليها ، ولاتعول على غيرها مما أثار شيئا من الغموض والحيرة والخلط •

ومن الواضح أن أنصار المذهب الثالث فى نظرية المناسبة الذين يرون أن الامر لايعدو أن يكون اصطلاحا عرفيا جرى عليه الناس فى كلامهم وأنه لاعلاقة بين الاصوات والمدلولات الا بمقدار ماسمح به العــرف والاصطلاح — لايؤيدون الرافعى فيما قالــه أو انتهى اليه فى نظام الالفاظ بالمعانى من اثبات المناسبة ، اعتمادا على الامور السبعة التى نقلها من كتاب الخصائص أو غيرها ولاحاجة بنا الى أن نعيد الاسباب التى يستندون اليها أو الادلة التى ذكروها • وقد لاحظنا أن نظام الالفاظ بالمعانى يعد فى أكثر أموره دراســة للمعنى من وجهة النظر الاصواتية ، فهو يركز اهتمامه على ملاحظة الكلمتين ، فى جو ينأى عن المجازفة والاعتباط ، ويفضل الموازنة والتأكيد بأن اللفظ كلما ازداد قربا بالمعنى كان أدل عليه ، وأشهد بالغرض منه

ويمكن القول بأن دراسة ابن جنى فى الاصوات واهتمامه بالتغير الصوتى والتقابلات الصوتية ، كشفت له أسرارا ونبهته على أمور •

ويبدو أن ذلك أدى الى الخضوع لعملية نفسية هى التى تسمى بتداعى المعانى أى أن المعنى حين يخطر فى الذهن يدعو الى مايشبهه أو يقاربه وهنا قد يخطر فى الذهن فكرة الربط بين مجموعة من الالفاظ المتشابهة المتقاربة بمجموعة من المعانى المتشابهة أو المتقاربة ، مما أدى الى شعوره بوثوق الصلة بين الالفاظ والدلالات ، وتوصله الى تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى ، وتصور نوع من المناسبة بين الاصوات وماتدل عليه •

ولم يقف صاحب الخصائص عند هذا الحد فقد استفاد مما توصل اليه ، واجتهد فى عملية الموازنة والتحقيق معتمدا على شدة درايته بالاصوات ، وقوة تعمقه فى المعانى ، وسعة معرفته بالتأويل مما ساعد على كشف الضروب التى فيها امساس الالفاظ أشباه المعانى ••

والرافعى يعتصم بأثر تلك الدراسة الصوتية ، ويعتبرها برهانا على النظرية التى تسيطر على درسه وتثبت التمدن ••

ويبدو أن ابن قتيبة قد اهتم بالاسماء المتقاربة فى اللفظ والمعنى ففى هذا الباب ملاحظات وأحكام وفروق بين الالفاظ تثبت الاهتمام بالدراسة الصوتية ، وتبين العناية بملاحظة الصلة بين اللفظ والمعنى (١) •

وفى الاقتضاب (٢) قول ابن قتيبة فى هذا الباب النضخ أكثر من النضح ولايقال من النضخ فعلت ، وفيه (٣) قوله أيضا الخضم بالفم كله والقضم بأطراف الاسنان •

---

(١) ابن السيد البطليوسى : الاقتضاب فى شرح الكتاب ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٧ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

وابن السيد البطليوسى يحقق هذا الامر فيقول (١) : « قد قيل أن الخضم أكل الرطب وان القضم أكل اليابس • وذكر ابن جنى رحمه الله أن العرب اختصت اليابس بالقاف ، والرطب بالخاء لان فى القاف شدة ، وفى الخاء رخاوة ، وذكر أشياء من هذا النحو •

ولعمرى ان العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذى هو عبارة عنه فى بعض المواضع ، ويوجد ذلك تارة فى صفة الكلمة ، وتارة فى اعرابها ، فأما فى الصفة فقولهم للعظيم اللحية لحيانى ، وكان القياس أن يقال لحيى،وللعظيم الرقبة رقبانى والقياس رقبى ، وللعظيم الجمة الجمانى والقياس جمى فزادوا فى الالفاظ على ما كان ينبغى أن يكون عليه ، كما زادت المعانى الواقعة على نظائرها • وكذلك يقولون صر الجندب اذا صوت صوتا لاتكرير فيه فاذا كرر الصوت قالوا صرصر • وأما محاكاتهم المعانى باعراب الكلمة دون صيغها فانا وجدناهم يقولون صعد زيد الجبل ، وضرب زيد بكرا فيرفعون اللفظ كما ارتفع المعنى الواقع تحته ، ولكن هذا قياس غير مطرد ألا تراهم قالوا أسد وعنكبوت فجعلوا اللفظين مخالفين للمعنيين ، وقالوا زيد مضروب فرفعوه لفظا وهو منصوب معنى • وقالوا مات زيد وأمات الله زيدا وأحدهما فاعل على الحقيقة ، والآخر فاعل على المجاز •• فاذا كان الامر على هذا السبيل كان التشاغل بما تشاغل به ابن جنى عناء لا فائدة فيه » • وما قاله ابن السيد لايمنعنا من القول بأن البحث فيما بين جرس الالفاظ ومعانيها من مناسبة هو من المباحث اللطيفة فى كل لغة ، وهو بحث جدير بالعناية ، ولافت للنظر ، ولايمنعنا من تقرير أن ابن جنى له فضل تجلية هذا البحث بدراسة واسعة ، وكشف أسراره باهتمام بالغ •

والفكرة التى تجلت عنده أوحت الى بعض الباحثين فى العصر الحديث بنظرية القيمة التعبيرية أو البيانية للحرف فى الالفاظ العربية ، وفى بحثنا اشارات قدمناها تفيد ذلك •

ومن الثابت أن الرافعى كان متعصبا فى نظام الالفاظ بالمعانى لنظرية المناسبة لايريد أن يتصور كلمات ليس فيها مناسبة بين اللفظ

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٧ — ١٥٨ .

والمعنى ، ولقد بذل جهدا فى مناصرة نظريته ، ولم يكن على استعداد للتنازل أو الرجوع عن رأى ارتضاه •

وعندى أن طبيعة نظرية المناسبة هى التى قضت عليه أن يعول على ابن جنى ، ولايبذل جهدا كبيرا فى مجال الملاحظة والاستنباط ، فهو لايريد لنظريته أن تتصدع أو تفقد قوة السيطرة والضبط • واللغة عند من لايؤمنون بهذه المناسبة التى وصلت الى مستوى الاطراد عند الرافعى ، والكثرة عند ابن جنى ظاهرة اجتماعية تتنافى مع مايفرضه التعسف والغلو،وتجعل الباحثيستسلم للملاحظة والوصف والتسجيل فى جو ينأى عن الخضوع لسلطان يجافى ماتسير عليه ، ونهج يعتصم بالاستقراء والتحرى •

وقد اعتمد الاديب فى نظامه على الاشتقاق الكبير ، ولايستطيع أحد أن يدعى اطراده • فبعض المواد لايمكن أن يتحقق فيها التناسب ، وبعض المواد لم يسمع فيها تقلبات كدحضت رجله اذا زلقت ، ومن استعمالاته المجازية دحضت رأيه • ولم يرد تصرف فى هذه المادة بتقديم أو تأخير • ودراسة بعض المواد تثبت التكلف البعيد فى الرد الى أصل واحد شديد العموم ، وتظهر التعسف بالاكثار من اخراج الكلام عن ظاهره ، ومجاوزة الحد فى الجمع بين صور متعددة ربما تتلاقى فى بعض الاشياء ، ولكنها أيضا تتباين فى أشياء (١) •

والبحث العلمى المنهجى يكره الترف العقلى ، أو التزيد العلمى ، ويرى أن مذهب الترفق فى هذا الضرب من الاشتقاق ، وعدم المبالغة مقبول • أما التكلف الذى لايطاق ، والخروج عن مدلول اللفظ الاصلى، والتمسك بالتعسف فى التعليل والتفسير (٢) — فهو مذهب غير مقبول •

وسبق أن أشرنا الى قول السيوطى فى هذا الاشتقاق الكبير انه ليس معتمدا فى اللغة ، ولايصح أن يستنبط به اشتقاق فى لغـــة

---

(١) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢٠١ .
(٢) انظر : السيوطى المزهر ١/٣٥٤ .

العرب (١) ويتهم السيوطى ابن جنى بأنه توسع فى هذا الاشتقاق « بيانا لقوة ساعده ، ورده المختلفات التى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعانى مغايرة للقدر المشترك .. » (٢) .

والحق أن لكل صورة من صور التقاليب مفهوما دقيقا وايحاء خاصا يرفض اللجوء الى الابهام والغموض ، والذهاب الى شدة العموم ، وكراهية التحديد والتفصيل .

واذا كان الرافعى يجعل الحرية من أخص شروط التمدن (٣) ، فان مسلكه فى نظام الالفاظ بالمعانى يدل على أنه يؤيد من كبح أنفاس اللغة فى مضيق ، ويؤازر من حبس قواها عن التفلت والانطلاق بالاشتقاق الكبير وما جر من أمور .

وما نود مساندة من يترك المدلول الدقيق ، ويرحب بالمدلول العام الذى تخضع لهسائر التقاليب وان أجبر الكلمة على أن تعبر عن معنى غير معناها ، وتوحى بأمر عام يباين مدلولها الذاتى الخاص .

ومن الانصاف أن نذكـــر أن الرافعى لم يقم بابداء رأى أو تحقيق حكم أو ابطال زعم عندما رأى التكلف والتعسف ، وانما وقف موقف التسليم ، ولعله اطمأن اطمئنانا كاملا الى ما قيل وقـــرت عينه بما وجده من الخواطر الطريفة ، والملاحظات التى تناسب نزعته الادبية ، ومسلكه فى التعظيم اللغوى .

ومن الملاحظ أننا نجد أمثلة لاتفرق بين صوت وصوت كما صنع ابن جنى ، فمثلا نجد فى ابدال الهمزة هاء : أيا وهيا ، واياك وهياك ، واتمأل السنام واتمهل اذا انتصب ، وأرحت دابتى وهرحتها ، وأبزت له وهبزت له وأرقت الماء وهرقته (٤) . والمعنى كما هو واضح واحد ، والاختلاف فى حرف واحد . والعلاقة بين الحرفين هى التجانس .

---

(١) هذا البحث ص ٧٠ والمزهر ٣٤٧/١ .
(٢) السيوطى المزهر ٣٤٧/١ .
(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢١٦ .
(٤) الســـيوطى : المزهر ٤٦٢/١ .

وابن جنى كما سبق جعل الهمزة أقوى من الهاء ، وهنا يثبت ما يخالف ذلك مما يدل على عدم اطراد مسألة قوة الحرف وضعفه أو عظمة المعنى وحقارته • ومن المعروف أن الابدال يحتمل كثيرا فى لفظتيه أن تكونا مترادفتين ، تفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت بل ربما كان أنصار تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى يشترطون هذا الضرب من الترادف بين اللفظتين المبدلة والمبدل منها ، والا لتصاقبت الالفاظ من غير أن تتصاقب معانيها (١) •

وعلى الرغم مما ذهب اليه ابن جنى فى الاشتقاق الاكبر الذى يقوم على الابدال فانه لم يصنع ما صنعه بعضهم عندما ذهب الى المقابلة بين ترتيب أجزاء الحدث ، وترتيب مخارج الحروف فى الكلمة فكلمة خرج تبدأ من الحلق صاعدة نحو الفم دلالة على الخروج وكلمة دخل على عكسها تبدأ بالدال ومخرجها فى أول الفم ، ثم تأتى الخاء ومخرجها فى الحلق • فالفعل يتجه من الخارج الى الداخل (٢) •

ويبدو أنه وجد فى هذا غلوا مفرطا عند محاولة تعميمه أو تطبيقه على أمثلة أخر ى•

ونحن نرى أنه على الرغم من بحوث هذا العالم الكبير ، وما وجدناه من الامثلة التى تدل على التناسب الصوتى أو التقابل الموسيقى فى تركيب الكلمات وحروفها ، فان ذلك لايكفى لاقامة نظرية عامة أو استنباط قانون عام يشمل ألفاظ العربية ، وان حاول الاعتصام بحكمة العرب،والايماء الى أن الاحرى أن يتهم الانسان نظره ، ولايخف الى ادعاء النقض فيما قد ثبت الله أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه (٣)•

ان الحكم بالعموم أو الشمول يحتاج الى توسيع أفق الملاحظة والاستقراء ، ويتطلب الفطنة فى التحرى •

---

(١) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢٤١ .
(٢) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦١ .
(٣) ابن جنى الخصائص ١٦٥/٢ .

ولاريب فى أن العربية تختلف عن غيرها فى قيمة الحرف الدلالية ، ووظيفته فى تكوين المعنى وتحديده • والتقابل الصوتى أو التوافق فى الجرس قد يشير الى ماتمتاز به هذه اللغة ، أما الايحاء الخاص فهو ان لم يكن يدل دلالةقاطعة على المعنى فقد يدل دلالة اتجاه وايحاء ، ويثيرفى النفس جوا يهيىء لقبول المعنى ويوجه اليه (١) •

ولايمكننا أن ننكر براعة ابن جنى واجتهاده فى تلك الدراسات التى تعد بابا جليل الشأن أراد هذا العالم أن نسلكه لنرى خصائص اللسان ، ونعرف مستوى الطرافة فى التنـــاول والابداع • انه كشف أسرارا ليكثر اعظام هذه اللغة الكريمة من أجلها ، ووجه أحيانا الى الغلو فى الحيطة والحذر (٢) ، وأومأ أحيـــانا الى عدم امكان تعميم النتائج والاحكام (٣) ، وقام بموازنات دقيقة ، وابتعد عن الاسراف الشديد فى المبالغة والتعليل ، فلم يزعم مازعمه الزجاج « أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف ، وان نقصت احداهما عن حروف الاخرى ، فان احداهما مشتقة من الاخرى ، فتقول : الرحل مشتق من الرحيل ، والثور انما سمى ثورا لانه يثير الارض ، والثوب انما سمى ثوبا لانه ثاب (أى رجع) لباسا بعد أن كان غزلا • حســـبيه الله » (٤)•

واذا كان الرافعى معتمدا عليه فى معظم ما أتى به فى نظامه الاول فانه لفت الانظار الى مثالية اللغة الرفيعة ، ومناسبتها العجيبة فى رأيه بمسلك يعبر عن شدة الايمان ، وقوة الاعتزاز •

ومن البارز أن الرافعى يدعم فكرة المثالية اللغوية بكل ما استطاع وأنصار المثالية يرون أن اللغة تخضع للمنطق السليم دائما ، فبعضهم يقرر أن الاسم يحوى « خلاصة » المعرفة الانسانية الخاصة بالشىء

---

(١) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦١ — ٢٦٢
(٢) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ٦٩ — ٨٢ •
(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٦٩ وما بعدها وص ١٣٨ — ١٣٩ وانظر ج ١ ص ١٢ •
(٤) السيوطى : المزهر ج ١ ص ٣٥٤ •

الذى يدل عليه ، وهو رمز لكل المعلومات والتجارب التى يجيب بها الانسان عن هذا السؤال الذى لاينفك يراوده « كيف » ؟ (١) •

وبعضهم يقرر أن الشىء انما يسمى بأهم خصائصه • ولمثل هذا السبب يسمى النجار بالالمانية tischer (مأخوذة من Tisch بمعنى منضدة) • وهذا يرى أن عمل المنضدات أهم خصائص النجار ، على الرغم من أن عمل الابواب أو الخزائن مثلا أهم من ذلك • والتحقيق يذهب الى أنه « قد يكون من الصحيح أن عمل المنضدة كان فى نظر من ابتكر هذه الكلمة أهم خاصية للنجار فى اللحظة التى ابتكر فيها كلمته ، ولكنه لا يمكن أن تكون أهم خصائصه على الاطلاق • ان مايريده الانسان هو أن يضع اسما مالذات من الذوات• وليس من الضرورى أن يشير الاسم الى أهم خصائص المسمى أولا يشير • وذلك لان الاستعمال كفيل بأن يزيل ما قد يصادف من يسمع الكلمة لاول مرة من غرابة • ولايهم الانسان كثيرا بل لعله لا يلاحظ — ان كان الاسم ينطبق أو لا ينطبق على صفات المسمى • ولكن المهم هو أن المتكلم يجد اسما يعنى شيئا خاصا ، وأن سواه من الناس يدرك مايعنى به » (٢) واذا أردنا أن تخضع الاسماء للمنطق فاننا سنجد كثيرا منها لايحقق ذلك بالصورة التى يرجوها هؤلاء الذين يؤمنون بأن الاسماء تحتوى خلاصة المعرفة الانسانية الخاصة بالشىء الذى يدل عليه • والامثلة التى تعلن الخروج عن المنطق والمناسبة فى بعض الاشياء كثيرة وهى كفيلة بالرد على من يجتهدون فى الحديث عن مثالية اللغة • وحسبنا مثال واحد يدعم ماقلناه ، فكلمة خضروات منطقية مثلا فى تسمية « الملوخية » • وليس من المنطق فى شىء أن نطلقها على الطماطم والجزر ، ولا نطلقها على « البطيخ » • وهو أخضر اللون (٣)

---

(١) أوتو جسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع ص ٢٣٢ ترجمة الدكتور عبد الرحمن محمد ايوب نشر الانجلو المصرية .
(٢) نفس المرجع والصفحة .
(٣) المرجع ذاته والصفحة وانظر ابراهيم السامرائى فقه اللغة المقارن ص ١٨٩ — ١٩٠ .

ويؤكد الذين يرفضون المستوى الذى ذهب اليه الرافعى فى وجه المثالية ، أن القول بأن بين اللفظ ومدلوله علاقة طبيعية ان لم يكن اللفظ ذات المدلول من اعتقاد الاطفال البدائيين (١) .

ويذكر بعضهم أن اللغة لايعقل أن تتفق مع أحكام ما يخلق الله من أشياء فما يسمى بالشجرة مثلا كان يمكن أن يسمى بأى لفظ آخر . ولا ندرى لم سمى الحجر حجرا ، أو النهر نهرا مهما أجهد الاشتقاقيون أنفسهم فى مثل هذا . هذا الى أن المعانى المشتركة فى كل العقول البشرية قد اتخذت لها اللغات ألفاظا متباينة مختلفة لايكاد يمت بعضها الى بعض بصلة معقولة مفهومة . يضاف الى كل ما تقدم أن كل اللغات تتضمن كثيرا من الامثلة الشاذة ، والشواهد الخارجة . وأنها تتضمن أيضا تلك الالفاظ التى يشترك اثنان منها أو أكثر فى معنى واحد . وهى المترادفات (٢) .

ويرى فندريس أنه من الحمق « الحكم بوجود علاقة ضرورية بين أصوات الكلمة ودلالتها . وقد سخر من أولئك الذين نادوا بهذا الرأى ، غير أنه اعترف بأن بعض الالفاظ أقدر على التعبير من البعض الآخر ، ولكن المرء فى رأيه حين يقيم ائتلافا بين اللفظ ومدلوله انما يسير على نهج عادة قديمة جدا حين كانت الالفاظ تعد جزءا لايتجزأ من الاشياء ، وحين كان الاسم له منزلة الجسد والروح كما هو الحال عند بعض الامم البدائية .. » (٣) .

ويقرر هذا الباحث أن كل كلمة أيا كانت توقظ دائما فى الذهن صورة ما وهى ما تزال مستقلة عن المعنى الذى تدل عليه (٤) .

أما دى سوسير فيرى أنه قد اتفق الفلاسفة واللغويون على أن الانسان لايستطيع أن يفرق بين فكرتين تفريقا حقيقيا بلا علامات

---

(١) اوتوجسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع ص ٢٣٤ ترجمة د. عبد الرحمن ايوب .
(٢) د. ابراهيم انيس : دلالة الالفاظ ص ١٨ — ١٩ .
(٣) نفس المصدر ص ٧٨ .
(٤) نفس المصدر والصفحة .

لغوية أى كلمات فالتفكير بلا كلمات عائم ، وليس فى الفكر ما يفرض شكلا معينا للرموز الصوتية فهذه الرموز موضوعة وضعا اعتباطيا • وليست وظيفة اللغة فى هذا أن تخلق وسطا صوتيا للتعبير عن الافكار •

ان العلامات التى تتصف بأنها تحكمية أو بأنه لاباعث طبيعى عليها تكتسب قيمتها عن طريق التقابل (١) •

وجماع الامر أن الرافعى فى دراسة اللغة فى نظام الالفاظ بالمعانى يميل الى أنها تخضع للمنطق السليم دائما•وهو قريب فى ذلك من المستوى الذى آمنت به المدرسة اللغوية القديمة • ان فكرة المثالية اللغوية تسيطر عليه ، وهو يرى فى تلك المثالية ما لايراه غيره ، فهى التى تهذب النفوس ، وتزنها ، وتعدلها ؛ وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبها • وهى فى رأيه انتهت الى الكمال ، وعبرت سننها عن التمدن ، وحقيقته فيها متمثلة ؛ وشروطه فى مجموعها متحققة •

والعربى عنده فى حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التى يرجع اليها أصل الوضع « لان اللغة مفردات وضعها أفراد وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة ، وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية فى مألوفهم من اللذة والالم والمنفعة والمضرة ؛ وهذه يراها كل عربى ، ويحدث عنها ، ويصفها على ما يجد فى نفسه من أثرها •• فلا جرم اختلفت الالفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك » (٢) •

---

(١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ص ٢٤٤ وما بعدها وانظر د. محمود السعران علم اللغة ص ٣٧٣ وابراهيم أنيس — دلالة الالفاظ ص ٧٠ — ٧١ .

(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٨٧ — ١٨٨ .